

Distr.
GENERAL

S/PRST/1994/33*
13 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٤٠٤ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، وبصدد نظر مجلس الأمن في البند المعنون "الحالة في ليبيريا"، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي باسم المجلس:

"يُرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام بشأن ليبيريا المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/760). واستنادا إلى هذا التقرير وإلى البيان الشفوي المقدم من الممثل الخاص للأمين العام في ليبيريا، أجرى المجلس استعراضا للحالة في ليبيريا، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا على النحو المطلوب في القرار ٩١١ (١٩٩٤).

"ويلاحظ المجلس في هذا السياق أنه لم يحدث منذ الاستعراض المؤقت الذي أجري في أيار/مايو ١٩٩٤ إلا تقدم محدود في عملية إقرار السلم، وأن الحكومة الوطنية الليبيرية الانتقالية لم تتمكن من بسط سلطتها بفعالية خارج منطقة مونروفييا. ويلاحظ المجلس كذلك مع القلق أن أعمال التحضير للانتخابات الوطنية قد أعاقها استمرار القتال وما ترتب عليه من شبه توقف لعملية نزع السلاح. ويؤكد المجلس على أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة لن يكون ممكنا بدون إنجاز عملية نزع السلاح بصورة فعلية. وهو يكرر الإعراب، مع ذلك، عن الحاجة إلى القيام بأعمال تحضيرية عاجلة لتيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن من الضروري التعجيل ما أمكن بعملية نزع السلاح. ويشير المجلس إلى أن استمرار التأخير قد يؤثر سلبا على المشاركة الدولية في عملية السلم الليبيرية.

"ولذا، يدعو المجلس الحكومة الوطنية الليبيرية الانتقالية إلى القيام، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنظمة الوحدة الإفريقية وبدعم من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، عند الاقتضاء، بعقد اجتماع للفصائل الليبيرية المعنية للتصدي للمشاكل التي تؤثر على نزع السلاح. ويرى المجلس أنه ينبغي أن تتمثل أهداف مثل هذا الاجتماع في الاتفاق على خطة واقعية لاستئناف عملية نزع السلاح ولوضع تاريخ محدد لإنجازها. ويدعو المجلس الحكومة الوطنية الليبيرية الانتقالية إلى عقد الاجتماع في أسرع وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤. ويؤكد المجلس على الأهمية التي يوليها لحضور الفصائل الليبيرية هذا الاجتماع.

* أعيد إصداره لأسباب فنية.

"ويطلب المجلس أيضا إلى جميع الفصائل في ليبيريا إبداء العزم والالتزام الضروريين لتحقيق المصالحة الوطنية.

"ويعرب المجلس عن قلقه إزاء تزايد الأعمال العسكرية التي تجري حاليا انتهاكا لوقف إطلاق النار العام وما يترتب على ذلك من تشريد واسع النطاق للأشخاص ومن فظائع يجري ارتكابها في أنحاء البلد كافة. ويدين المجلس جميع من يبدؤون القتال وينتهكون القانون الإنساني الدولي.

"ويشجب المجلس بقوة الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة وأفراد فريق مراقبة وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا واختطافهم والتحرش بهم فضلا عن نهب ممتلكات الأمم المتحدة وفريق مراقبي وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ويطالب بأن تتوقف مثل هذه الأعمال العدائية على الفور.

"ويحث المجلس الأطراف الليبيرية على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة أمن وسلامة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وأفراد فريق مراقبة وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بالإضافة إلى الأفراد الذين يشتركون في عمليات الإغاثة، وأن يتقيدوا تقيدا صارما بالقواعد السارية للقانون الإنساني الدولي. ويطالب بأن تتعاون جميع الفصائل في ليبيريا تعاونا كاملا مع المنظمات المشتركة في تسليم المساعدة الإنسانية.

"ويشيد المجلس بالدور الإيجابي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في جهودها المتواصلة لتيسير تحقيق السلم والأمن في ليبيريا، بما في ذلك توفير قوات لفريق مراقبة وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ويرحب المجلس بالتعاون الوثيق المتواصل بين فريق مراقبة وقف إطلاق النار وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا.

"ويشيد المجلس أيضا بالدول الإفريقية الأخرى التي وفرت قوات لفريق مراقبي وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والدول الأعضاء الأخرى التي ساهمت في الصندوق الاستئماني المنشأ عملا بالفقرة ٦ من القرار ٨٦٦ (١٩٩٣) أو التي وفرت مساعدات أخرى دعما للقوات. بيد أن المجلس يعرب عن قلقه لأنه لم يتح بعد الدعم الكافي من المال وغيره لقوات فريق مراقبة وقف إطلاق النار رغم أهمية استمرار وجود هذه القوات لعملية تحقيق السلم في ليبيريا. ويطلب المجلس إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعتمد على نحو عاجل إلى النظر في توفير الدعم المالي أو المادي إما من خلال الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة أو على أساس ثنائي لتمكين فريق مراقبة وقف إطلاق النار من الوفاء بمسؤولياته وفقا لاتفاق كوتونو.

"ويشيد المجلس بالأمين العام للأولوية التي يعطيها للإبلاغ عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وغيرها من الفظائع التي ترتكب ويشجع على مواصلة إيلاء الاهتمام لهذه النواحي للحالة في ليبيا.

"ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يكفل تقديم جميع المعلومات المتعلقة بانتهاكات وقف إطلاق النار وحظر الأسلحة والتي تحصل عليها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا للاضطلاع بولايتها، إلى مجلس الأمن فوراً، ونشرها على نطاق أوسع عند الاقتضاء.

"ويعرب المجلس عن قلقه إزاء المشاكل التي تواجهها الحكومة الوطنية الليبيرية الانتقالية في بسط سلطتها خارج منطقة مونروفا، ويطلب إلى الأمين العام أن يستكشف، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ما إذا كانت هناك أية خطوات يمكن اتخاذها لتيسير جهود الحكومة الوطنية الليبيرية الانتقالية في هذا الشأن.

"ويحث المجلس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على مواصلة جهودها لمساعدة الأطراف الليبيرية على تحقيق تقدم نحو إيجاد تسوية سياسية في البلد.

"ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الحالة في ليبيا بحلول ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وأن ينظر في ذلك التقرير ما إذا كان الاجتماع الذي عقد بشأن نزع السلاح قد أسفر عن خطة واقعية لنزع السلاح وما إذا كان تنفيذ هذه الخطة قد بدأ أم لا. وينبغي أن يقدم التقرير أيضاً خيارات بالنسبة لحجم وولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا تعكس نتائج الاجتماع والتقدم المحرز في تنفيذ خطة نزع السلاح.

"وسيبقى المجلس هذه المسألة قيد نظره الفعلي".

— — — — —